المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
رسالة دورية عدد: 20 س[2]

بسم الله الرحمن الرحيم

16 مايو 2016

الرباط في،

من وزير العدل والحريات

إلى السادة:

- **الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف**
- **الوكلاء العامين للملك لديها**
- **الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية**
- **الوكلاء العامين للملك لديها**
- **الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية**

الموضوع: حول تفعيل لجنة تتبع نشاط المفوضين القضائيين في ميدان التبليغ.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فتبعا للاجتماع المنعقد بمقر هذه الوزارة بتاريخ 19 فبراير 2016 مع ممثلي الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين، الذي خصص لمناقشة إشكالية التبليغ، والذي خلص إلى رصد مجموعة من الأسباب التي ساهمت في تفاقم هذه الإشكالية والتي يمكن معالجتها محليا عن طريق لجنة تتبع نشاط المفوضين القضائيين.

ونظرا لكون هذه الوزارة سبق لها أن وجهت إليكم رسالة دورية تحت عدد 5 س[2] وتاريخ 6 أبريل 2010، طولب منكم فيها إشعار السادة رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها ورؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها ورؤساء المحاكم الإدارية التابعة لدائرة نفوذهم، بعقد اجتماعات دورية على صعيد المحاكم المذكورة مع السادة نقباء هيئات المحامين ورؤساء المجالس الجهوية للهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين أو ممثليهم، في إطار لجنة تسهر على حسن سير مهنة المفوضين القضائيين، وفق الضوابط المنظمة لها، ورصد كافة المشاكل المرتبطة بالمهنة المذكورة وقد تقرر بالنسبة لهذه السنة (2016) انطلاق أشغال هذه اللجان في **5 يونيو المقبل وستنتهي في منتصف شهر شتنبر من نفس**

السنة، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من العناية والاهتمام بقضايا أفراد هذه الفئة من المواطنين والعمل على تحسين ظروف استقبالهم.

لذا، نطلب منكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعيين أعضاء لجنة الاستقبال بمحكمتكم تضم قاضيا أو مستشارا وممثلاً للنيابة العامة، وكاتباً للقيام طيلة الفترة المذكورة بالمأمورية المنوطة بهم في هذا المجال، وذلك وفقاً للمناشير والرسائل الدورية التي سبق أن صدرت في نفس الموضوع، وموافاتنا فور توصلكم بهذه الرسالة بواسطة الفاكس رقم: 05.37.72.08.80 بقائمة تتضمن أسماء أعضاء هذه اللجنة وأرقام الاتصال بها بالهاتف والفاكس، وذلك حتى تتمكن لجنة الاستقبال بالإدارة المركزية من ربط الاتصال بها - عند الاقتضاء - من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية التي تحتاج إليها في إطار هذه العملية.

كما نطلب منكم السهر على ضبط جميع المعطيات المتعلقة بعملية الاستقبال والتقيد بتصنيفها وفق نموذج الجدولين الواصلين إليكم رفقته الأول يتعلق بالإجراءات المنجزة خلال عملية الاستقبال، ويتعلق الثاني بعدد الشكايات والقضايا المعروضة والمنجزة مصنفة حسب نوعيتها، بقصد توحيدها بالنسبة لجميع المحاكم ومعالجتها بواسطة الحاسوب بسهولة وفي وقت وجيز، **مع الحرص على موافاة الوزارة عاجلاً - فور انتهاء فترة الاستقبال - وقبل تاريخ 15 أكتوبر 2016 كآخر أجل** بتقرير مشترك بين الرئاسة والنيابة العامة بنتائج العملية بواسطة عنوان البريد الإلكتروني المفتوح بهذه الوزارة لهذه الغاية تحت إسم: **«jcajustice@yahoo.fr»، بهدف إعداد تقرير شامل ومفصل في الموضوع من طرف منسق اللجنة المركزية بالوزارة.**

ونظراً لما لهذه المقتضيات من أهمية بالغة في توفير أحسن الظروف العملية الاستقبال، فإنني على يقين بأنكم ستولونها ما تستحق من عناية واهتمام، **والسلام.**

وزير العدل

المصطفى الرميد

المرفقات:

- نموذج الجدول (1)
- نموذج الجدول (2)